

أسلوب الأمر في شعر الشيخ أحمد بن درويش الحائري ت(1329هـ) (دراسة نحوية)

الباحثة: حنين غازي جاسم

أ. د فلاح رسول الحسيني

جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث : يهدف هذا البحث الى دراسة اسلوب الأمر عند الشاعر احمد الحائري ومن خلال دراستي للديوان وجدت جل شعره ذهب رثاء لآل البيت والتنديد بمن قتلهم أما من ناحية اللغة التي استخدمها فهي مكتنزة بالثراء اللغوي وان تمكنه من علوم اللغة العربية انعكس على تنوع أساليب الطلب ومنها اسلوب الأمر الذي ورد بجميع صيغه وهي (صيغة افعل و المضارع المقترن بلام الأمر واسم فعل الأمر والمصدر النائب) وتمت دراسة هذه الصيغ على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلائم مع دراسة هذا الأسلوب ووصفه وتحليله.

Abstract

Summary of the research: This research aims to study the style of command of the poet Ahmed Al-Hairi, and through my study of the collection, I found that most of his poetry was a lamentation for the family of the Prophet and denouncing those who killed them. As for the language he used, it is full of linguistic richness and his mastery of the sciences of the Arabic, language was reflected in the diversity of the methods of request, including The imperative style, which was mentioned in all its forms, namely (the do form, the present tense associated with the imperative verb, the imperative noun, and the subjunctive infinitive). These formulas were studied using the descriptive analytical approach, which is compatible with the study, description, and analysis of this method.

التمهيد:

مفهوم الامر لغة واصطلاحاً :الامر في اللغة ((ضِدُّ النَّهْيِ))⁽ⁱ⁾ و ((أمرته اذا كلفته ان يفعل شيئاً))⁽ⁱⁱ⁾ ، لان الامر طلب لإيقاع الفعل، والنهي طلب لترك

إيقاعه⁽ⁱⁱⁱ⁾ . أما في الاصطلاح فقد تباينت تعريفات الأمر بسبب اختلاف المناهج والطرق ، فعند النحويين ، نجد سيبويه قد خصص باباً للأمر والنهي ولكن لم نجد تعريفاً واضحاً للأمر عنده ، فنجدته ابتداء من الناحية الاعرابية والعمل الذي يؤديه هذا الفعل بقوله : " والأمر والنهي يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل " ^(iv) ، وكذلك المبرد ابتداءً الكلام به من هذا المنطلق بقوله : الامر مبني مجزوم وماذهب اليه بعض النحويون بأنه مجزوم يعد خطأً فاحشاً لأن الاعراب لا يدخل الافعال الا المضارع للاسماء^(v) أما ابن يعيش فوضح الامر بقوله (اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغةٍ مخصوصة، وله ولصيغته أسماءٌ بحسب إضافاته، فإن كان من الأعلى إلى مَنْ دونه، قيل له: "أمر"، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: "طلب"، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: "دعاء"،^(vi)

أما البلاغيون فيعرفون الأمر بأنه "طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام. ويقصد بالاستعلاء أن ينظر الأمر لنفسه على أنه أعلى منزلة ممن يخاطبه أو يوجه الأمر إليه، سواء أكان أعلى منزلة منه في الواقع أم لا"⁽⁷⁾. واشترطوا أن يكون الاستعلاء هو دلالة الأمر على الوجوب ومن هنا فقد ميزوا بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية

صِيغُ الْأَمْرِ :

لأسلوب الأمر صيغ كثيرة يُفصي معناها إلى طلب إيجاد الفعل في المُستقبل، أو طلب استمرار وجوده ؛ لأن ((الأمر مُستقبلٌ أبداً؛ لأنه مطلوبٌ به حصولٌ ما لم يحصل ، أو دوامٌ ما حصل))⁽⁸⁾.

ولأسلوب الأمر تحقيقات وصيغ مختلفة ، فمرة يكون هذا الأسلوب بالفعل المسمى بصيغة (افعِل) ، وأخرى باللام المقرونة بالفعل المضارع ، وثالثة باسم فعل الأمر ، ورابعة يكون بالمصدر النائب عن فعل الأمر ، وخامسة بالخبر الدال على الأمر ، ويجمع بينها الاستعلاء عند من

يشترطه ، أو الصيغة عند من يقول بها ⁽⁹⁾ ، وتدل عليه صيغ كلامية أربع ، ويستفاد منها التكليف الإلزامي بالفعل ⁽¹⁰⁾ . وقد تعارف النحويون ، واللغويون على تلك الصيغ عند استقراء اللغة ، وهي :

اولا – الامر بصيغة (افعل) : وصيغة فعل الامر الظاهر المسند الى المخاطب هي الاكثر شيوعاً في الاساليب العربية ، وقد كثر استعمالها في شعر البغدادي في معناها الحقيقي والمجازي ، كقوله ⁽¹¹⁾ :

دَعْ ذِكْرَ سَلَمَى وَاشْتِياقَ سَعَادِ وَاتْرُكْ حَدِيثَ أَهْيَلِ ذَاكَ الْوَادِي
وَاعْزِبْ عَنِ الْبَيْضِ الْحِسَانِ وَإِنْ غَدَتْ تُصْنِمِي الْقُلُوبَ بِقَدَّهَا الْمِيَادِ

(دَعْ ، اعزب) فعلا أمر مسندين الى المفرد المخاطب ، الأول من الفعل الذي لامه حرفُ عِلَّةٍ، وقد سَمَّى الصرفيُّونَ هذا الفعل بالناقص ((لِنُقْصَانِهِ بِحَذْفِ آخِرِهِ فِي بَعْضِ التَّصَارِيفِ)) ⁽¹²⁾ ، والفعل مبني على حَذْفِ آخِرِهِ لِأَنَّهُ مَعْتَلٌ الْآخِرَ ، والثاني من الفعل السالم الصحيح ، ولم يحدث فيه إعلالٌ ؛ لسلامة أحرفه وهو مبني على السكون ، وفي كلا الفعلين الفاعل ضمير المخاطب مستتر وجوباً بتقدير (أنت) .

والأمر في الفعلين حقيقي لما فيه من استدعاء الفعل مع علو الرتبة ، وهذا ما اتفق عليه النحويون والبلاغيون في هذه المسألة فاشتراط البلاغيون الاستعلاء في دلالة الامر على الوجوب والذي هو المعنى الحقيقي له، والا فالمعاني تولد بحسب قرائن الاحوال على ما ذكر السكاكي وغيره ⁽¹³⁾ .

وقد يرد فعلُ الأمر مُؤَكَّدًا بنون التوكيد ، وإذا ما اتَّصَلَتْ إحدى النونين بالفعل بُنِيَ ذلك الفعل على الفتح ⁽¹⁴⁾ ، وقد أشار النحويون إلى أنَّ توكيد فعل الأمر، من التوكيد الجائز، وقد أشار المُبرِّد إلى ذلك، وعَلَّلَ سببه بقوله ((اعْلَمْ أَنَّهَما لا تَدْخُلَانِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا عَلَى مَا لا يَجِبُ، وَلا يَكُونُ

من ذلك إلا في الفعل الذي يُؤكَّد؛ ليقع [...]، فمن مواضعها "الأمر" و"النهي"؛ لأنَّهما غيرُ واجبين ((¹⁵) ، وهذه الصيغة لم اجدها في شعر البغدادي .

ومن الأمر المسند الى ياء المخاطبة قوله⁽¹⁶⁾ :

وما حال مكلوم الجوانب والحشا بأيدي الرضا ظلماً بكل حسام
فيا نفس ذوبي من جوى البين حسرة و يا عين سحي وأذني بهيام

(ذوبي وسحي وأذني) أفعال أمر مسندة الى ياء المخاطبة ، وهي مبنية على حذف النون ، ويُحيل ضميرُ المخاطبة على (النفس)

إنما قدم النداء على الأمر فقال: ينافس ثم لحقها بأفعال الامر ، ولم يقل عكس ذلك، لأمرين، " أ ما أولاً فلما في ذلك من المبالغة في تحصيل المراد، لأن كل من ناديته فإن نفسه تنزع وله توقان إلى الإجابة وتطلع إلى ما يراد من الدعاء من أمر أو نهى، فلا تزال النفس تنزع لتعلم ما هو المطلوب، فمن أجل ذلك قدم الدعاء على الأمر لما فيه من الشوق والتوقان للنفوس، وأما ثانياً فجريا على ما ألف من الإيقاظ والتنبيه، لأن كل من طالب أمراً من الأمور من غيره، فلا بد من إيقاظه وتنبيهه عليه، ليكون مستعداً للامتثال له، فلأجل ذلك قدم النداء على الأمر على جهة الإيقاظ والتنبيه مما يطلب من المأمورات "⁽¹⁷⁾ فيكون الشاعر اتخذ الشاعر هذا الاسلوب لتوجيه الآخر بصورة أكثر مقبولة فيكون الخطاب اشبه بالمعايير التي تقبل الانطباق على كل من اتصف بالصفة التي يشير اليها الشاعر فاختر الشاعر خطاب المؤنثة لايصال فكرته الى كل افراد المجتمع و عاطفة الحزن قد طغت على معنى البيت فخطابه للنفس بالذوبان يحمل كم الاسى والالتئاع من الفراق

ومن الأمر المسند الى الف الاثنين قوله⁽¹⁸⁾ :

خَلِيلِيْ إِنْ وَافَيْتُمَا شَطَّ دِجْلَةَ فَعُوجًا عَلَى أَكْنَافِ رَبْعِ أَحِبَّتِي

قوله⁽¹⁹⁾ :

خَلِيلِيَّ هَا ثَغْرُ الدَّنَانِ تَبَسَّمَا فَقُومَا فَمَا الْإِمْهَالُ يُحَسِّنُ عِنْدَمَا

(عوجا ، قوما) فعلا أمر مسندين الى الف الاثنين ، مبنيان على حذف النون ، ونجد البلاغة في استعمال الامر المسند للمثنى موضع المفرد ، والحقيقة أنَّ الخطاب الموجه إلى المثنى بصيغة الأمر، ربّما لم يكن على الحقيقة ؛ لأنَّ الأمر الموجه إلى المثنى نمط من الأنماط التي عرفها العرب، إذ يقصد الشاعر مخاطبا واحداً، ويُخرج الكلام مخرج خطاب الاثنين؛ لأنَّ العرب من عاداتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع، وإنّما فعلوا ذلك؛ لأن أدنى أعوان الرجل اثنان، وكذلك الرّفقة أدنى ما تكون عليه ثلاثة، فجرى خطاب الاثنين على الواحد والجمع؛ لمرور ألسنتهم عليه⁽²⁰⁾ ، وذكر الفراء موضحاً رأيه في قوله تعالى : { أَلْفِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ }⁽²¹⁾ بـ ((ان العرب تأمر الواحد والقوم بما يأمر به الاثنان ، فيقول للرجل : قوما عنا ، وسمعت بعضهم ويحك وارجحها))⁽²²⁾ ، وفي هذه المسألة خلاف بين النحاة .

ويرى الدكتور قيس الأوسي أنَّ صيغة (افعلا) على بابها من خطاب الاثنين؛ ((لأنَّ القول بأنّها مُستعملةٌ في خطاب المفرد يقوّد إلى الإشكال؛ وذلك لأنَّ الخروجَ عن ظاهر اللفظ في الكلام، يقوّد إلى انفلات الضوابط والقوانين في استخدام الصيغ))⁽²³⁾.

ومن الأمر المسند الى واو الجماعة قوله⁽²⁴⁾ :

فَجُودُوا وَمِنُوا وَاسْعِفُوا وَتَعَطَّفُوا لِعَبْدِكُمُ الْجَانِي بِدَارِ سَلَامٍ

وقوله⁽²⁵⁾ :

وَاعْذِرُوا لَا تَغْذِلُوا صَبَّأَ بِمَنْ رَيْقَةُ الْمُسْكِرِ لَا الْكَاسُ الرَّحِيقُ

الأفعال (جُودُوا ، مِنُوا ، اسْعِفُوا ، تَعَطَّفُوا ، اعْذِرُوا) أفعالُ أمر أُسْنِدَ كُلُّ واحد منها إلى ضمير الجمع ، ووجود الواو له دلالة معنوية وهي أنَّ الخطابَ مُوجَّه إلى الجماعة ، وله تأثير في الاعراب فاتصال الواو بالفعل استوجب أن تكون هي الفاعل لفعل الامر⁽²⁶⁾ ، والتأثير الآخر هو التأثير الاعرابي فقد أثرت الواو بعلامة البناء لفعل الامر فصارت علامة البناء هي حذف النون

بعدما كانت سكون ، وقد الحقت صيغة الامر بصيغة نهى مخالفة للأمر – في البيت الثاني – لتعطي لصيغة الامر صفة التأكيد والحث الشديد على القيام بالامر ، وقد تنوعت أوزان تلك الأفعال في البيت الاول بين (تَفَاعَلَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَفَعَّلَ ، وَافْعَلَ) وتنوعت كذلك معانيها ، فالشاعر يخاطب أهل البيت (عليهم السلام) وعمد الشاعر الى صيغة الجمع في الأمر ، ويعود ذلك إلى قُوَّة الرابطة الدينية التي تربط الشاعر بأهل البيت .

ثانيا. الامر بصيغة (ليفعل) :

تؤلف هذه الصيغة من فعل مضارع مسبوق بـ(لام) تُسمَّى (لام الأمر)، أو (لام الطلب)، وهي لامٌ يُطلبُ بها الفعل⁽²⁷⁾، وبما أنَّ الأصلَ في الأمر هو للمُخاطَب، لكن عند انتقاء الخطاب، يُلتجأ إلى هذه الصيغة، فهي مُستعملةٌ للغائب كما أنَّ (افعل) مُستعملةٌ للمُخاطَب⁽²⁸⁾. وذكر المبرد أنَّ دخولَ هذه اللام على فعل الغائب يكثر ويَطْرَد، وأنَّ دخولَها على فعل المُتَكَلِّم قليل نحو قولِ القائل: (قُمْ وَلَاقُمْ مَعَكَ)، وأنَّ الأقلَّ منه هو دُخُولُها على فعل المُخاطَب⁽²⁹⁾ وبهذا تتعيَّن صيغة (ليفعل) للغائب، والمخاطب حسب؛ لأنَّ الأمرَ كيفما يكونُ يقتضي مأموراً حاضراً كانَ أو غائباً.

واللام من الأدوات الجازمة للفعل عند النحاة والتي ذكرها سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال ليجزمها⁽³⁰⁾ ، والجزم في صيغة (ليفعل) ليست حالة إعرابية يسببها العامل، إنما هو التزم بعلامة على الأمر، وجعل صيغة (ليفعل) وصيغة (افعل) ساكنة الآخر، ويمكن القول إن العرب التزمت الجزم أو الإسكان في صيغة (ليفعل)، كما التزمت الإسكان في صيغة (افعل)، وجعلوا الإسكان علامة تشدد والبت في الأمر⁽³¹⁾ .

ويقول المبرد النحويون يجيزون إضمار لام الأمر للضرورة الشعرية، ويرد المبرد على أقولهم بأن "عوامل الأفعال لا تضمّر، وأضعفها الجازمة، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"⁽³²⁾ .

وصيغة الامر هذه أي : صيغة (ليفعل) وردت في قوله⁽³³⁾ :

فَلْيَهْنِ فَرِهَادٌ وَمَهْدِيٌّ بِمَا
حَازَا مِنَ الْحُسْنَى بِيَوْمِ جَزَاءٍ
ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا يَا ابْنَي رَسُولِ
لِ اللَّهِ فِي الْإِصْبَاحِ وَالْإِمْسَاءِ

وفي قوله (34) :

فَلَا تُشَرَنَّ الْحُزْنَ بِغَدَاكَ وَلْيَكُنْ
دَأْبِي الْبُكَاءُ عَلَيْكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

الأفعال (فَلْيَهْنِ ، وَلْيَكُنْ) أفعال مُضَارعة اقترنت بلام الأمر، فأفادت طلب الفعل، وتوجّه زمانها إلى الاستقبال بعد أن كان يشتمل على الحال والاستقبال⁽³⁵⁾، وجُزمت بتلك اللام، فكانت علامة جزم الأوّل حذف الألف؛ لأنّه مُعْتَلٌّ الآخر، على حين كانت علامة الفعل الآخر السكون؛ لأنّه صحيح الآخر .

وقد سُبِقَتْ تلك اللامُ - التي أفادت مع الفعل المُضارع الطلب - بعاطفٍ، فجازَ كسرُها على الأصل، أو إسكانُها تخفيفاً، قال الزجاجي: ((وإذا كَانَ قبل (لام) الأمر (واو) العطف أو (فاءه)، جازَ كسرُ (اللام) على الأصل، وإسكانُها تخفيفاً؛ لأنَّ (الفاء) و (الواو) يَتَّصِلَانِ بالكلمة كأنَّهما منها... ، والإسكانُ فيهما أكثرُ في الكلام ...، فإذا كَانَ قبلها (ثُمَّ)، فإنَّ الوجهَ كسرُ اللام؛ لأنَّ (ثُمَّ) حرف يقومُ بنفسه، ويمكنُ الوقوفُ عليه، والابتداءُ بما بعده، والواو والفاء لا يمكنُ ذلك فيهما))⁽³⁶⁾

والبيت الأول - فَلْيَهْنِ - من قصيدة له في مدح الامامين موسى بن جعفر ومحمد بن علي (عليهما السلام) ، وقد خرج الامر هنا للدعاء لفرهاد ميرزا وهو الذي قام بتعمير صحن الكاظمين (عليهما السلام) ، البيت الثاني يؤيد ما قلناه من أن الامر خرج للدعاء ، ولام الأمر هنا سكنت لأنها سبقت بالفاء ، والبيت الثاني - وَلْيَكُنْ - من قصيدة له في رثاء الامام الحسين (عليه السلام) ، والفعل المقترن بلام الامر جاء ليدل على طلب دوام الفعل وهو دوام البكاء والحزن .

ثالثاً- الامر بصيغة (اسماء الافعال) تعد اسماء الافعال من الاسماء الفاعلة لعمل

الفعل قائمة مقامه فهي ترفع فاعلا وتتصب مفعولا به ⁽³⁷⁾

وقد تحدّث النحويون عن سبب إطلاقهم هذه التسمية على هذه الألفاظ، فقد وجدوها تؤدّي ما تؤدّيه الأفعال من معاني، لكنّها تخالف الأفعال بعدم تصرّفها، وعدم اتّصالها بنون التوكيد، وتكون على لفظٍ واحد للمفرد والمثنّى والجمع والمذكر والمؤنث، إذ لا تتّصل بها الضمائر البارزة⁽³⁸⁾، فضلاً عن ذلك، لا يجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأنّها لم تتصرّف تصرّف الفعل، ولم تقو قوّته⁽³⁹⁾، ولا تُستعمل إلّا مع المُخاطب⁽⁴⁰⁾. وقد قسّم النحويون أسماء الأفعال إلى مُتعدّية ولازمة، وهذا التقسيم من حيث العمل⁽⁴¹⁾،

وكذلك قسّموها على ماضية، ومُضارعة، وأمرية، وهذا التقسيم من حيث الدلالة على الزمن⁽⁴²⁾، كما قسّموا ما كان دالاً على الأمر منها إلى مُرتجل، ومنقول، ومُشتق، قال ابن الخشّاب: ((وفي هذه الكلم المُسمّى بها الأفعال، أحكام كثيرة من أحكام الأفعال، منها أن فيها: الموضوع، والمنقول، والمُشتقّ، كما في الأفعال، فالموضوع: "صه، ومه" والمنقول كـ"عليك، وإليك، ودونك"، والمُشتقّ كـ"ترأك، ونزال"))⁽⁴³⁾.

وساعتمد تقسيم ابن الخشّاب في عرض المادّة؛ لمُناسبة تقسيمه موضوع دراستي و ان بعض النحويين عدّ تلك الألفاظ قِسماً رابعاً لأقسام الكلمة، قال أبو حيّان: ((ذهب بعض المتأخّرين إلى أنّها ليست أسماء ولا أفعالاً، ولا حُرُوفاً، فإنّها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، ويُسمّيها خالفة، فهي قِسْمٌ رابعٌ من قسمة الكلمة))⁽⁴⁴⁾، وعلى أثر هذا القول ذهب الدكتور فاضل الساقى إلى القول: ((بل نعتقد أنّ لها سماتٍ شكليةً ووظيفيةً تختلف عن سماتِ الأسماء والأفعال، وبقية الأقسام، تبرزُ أفرادها بقسمٍ خاصٍّ قائم بذاته))⁽⁴⁵⁾. والنحويون أطلقوا اسم الخالفة أو الخوالف على هذه الأسماء التي سُمّي الفعل بها، قال الأشموني: ((قيل هي قسمٌ برأسه يُسمّى "خالفة الفعل"))⁽⁴⁶⁾ قال الصّبّان شارحاً قول الأشموني: ((وقوله "خالفة الفعل" أي: خليفته ونائبه على معناه))⁽⁴⁷⁾.

فالملاحظ أنَّ هذه الألفاظَ (أسماء الأفعال) لم يُحسن النحويُّون تصنيفها على حدِّ قول الدكتور قيس الأوسي : ((وأتَمَّا حشروها حشراً تحتَ هذه التسمية لمُجرَّد اشتراكها في الدلالة على الأمر))⁽⁴⁸⁾.

وقد وردَ اسمُ فعل الأمر في شعر البغدادي ، وكانت بحسب الأقسام الآتية :

1 - اسم فعل الأمر المُرتجل : وقد وردَ في قوله⁽⁴⁹⁾ :

فَقَالُوا : مَهٍ مَا تِلْكَ شَمْسٌ عَرَفْتَهَا وَلَا كَوَكَبٌ بَلْ ذَا سَنَا صَالِحِ الْقَدْرِ

(مَهٍ) اسمُ فعلٍ مُرتجل يستعمل للزجر والمنع عن الشيء وهي ((كلمةٌ بنيت على السكون ، وهو اسمٌ سَمِّيَ به الفعل ، ومعناه اكْفُفْ ، لأنَّه زَجَرُ فَإِنْ وَصَلَتْ نَوْنَتْ فَقُلْتَ : مَهٍ مَهٍ))⁽⁵⁰⁾ ، وإذا لم يكن كذلك تُرِكَ تَوِينُهُ ، وفي البيت جاءَ نكرة والتقدير : (اكف) والتتكيرُ فيه للإبهام والتفخيم⁽⁵¹⁾. فاستعمالُ الشاعر اسمَ الفعل (مه) بدلاً من (اكف) زيادةً في المبالغة والتفخيم ومنه قوله⁽⁵²⁾ :

رَأَيْتُ فَتَاةً افْتَنَّتَنِي بِحَسْنِهَا لَهَا مَقْلَةٌ تَحْيِي بِهَا وَتَمِيتُ

فَقُلْتُ لَهَا وَ الْعَقْلُ مِنِّي زَائِلٌ : رُوَيْدُكَ - مَهْلًا إِنِّي لَبْلِيْتُ

اسم فعل الأمر (أرودُ) بمعنى (أمهل) ، وذلك إذا جاء الاسم بعده منصوباً ك (رويدَ زيداً) ، أي: أمهله ، وقد لحقته كاف الخطاب⁽⁵³⁾ ، ف(رويدَ) في البيت اسم فعل أمر ، جاء بالكاف لتعيين المراد من المخاطب ، إذ إنها صيغة مشتركة للواحد ، والجمع ، والمذكر ، والمؤنث فيتعين بالكاف أيُّهم المراد⁽⁵⁴⁾.

ومن ذلك أيضاً قوله⁽⁵⁵⁾ :

فَوَيْحَكَ يَا زَوْرَاءَ مَا كُنْتُ بِالتِّي تُرِينَا بِذَا التَّوْهِينِ مَا قَدْ بَدَا لَكَ

الويح ((الويح زجر لمن أشرف على الهلكة))⁽⁵⁶⁾ ، وهو اسم فعل امر استعمله الشاعر والحققت به كاف الخطاب لإفادة التخصيص والتوكيد ، لأن (ويح) تستعمل للواحد والجمع والذكر والانثى ، واستعمال الشاعر لاسم فعل الأمر في قصيدته التي كان غرضها مدح محمد صالح المقدم وهو في حبسه وبدا هذه القصيدة بتشبيه المسجون بالامام موسى الكاظم (عليه السلام) وفي ختام القصيدة يدعو على الزوراء بصيغة فعل الامر زاجراً لها لما فعلته بالإمام الكاظم (عليه السلام) .

والمُتأمل في اسم الفعل يجده يُفيد ما تفيده أفعال الأمر من معنى وعمل، فهو يُماثلها من هذا الجانب ومن جانب إضمار الفاعل فيه⁽⁵⁷⁾، ومن هذين الجانبين أرى أنَّ مذهب الكوفيَّين في أسماء الأفعال في محلّه؛ لأنَّهم عدُّوها أفعالاً حقيقيَّةً كسائر الأفعال⁽⁵⁸⁾، قال السيوطي: ((وزعمها الكوفيَّة أفعالاً لدلالاتها على الحدث والزمن))⁽⁵⁹⁾.

فالصوابُ هو عدُّ هذه الألفاظ أفعالاً وليس أسماءً للأفعال، فهي تدلُّ على ما تدلُّ عليه سائر الأفعال من الحدث والزمن، إلا أنَّها جمدتْ على حالٍ واحدةٍ ولم تتصرَّف تصرُّفَ الأفعال، قال الدكتور مصطفى جواد : ((وهذه - أسماء الأفعال المرتجلة - ما هي إلاَّ أفعالٌ قديمةٌ جامدة، ومنها ما هو في دور التطوُّر من الجمود إلى التصرُّف الابتدائي، مثل "هَلَمْ"))⁽⁶⁰⁾؛ لأنَّ (هَلَمْ) تتصرَّف تصرُّفَ الأفعال في اللهجة التميميَّة من حيث اتِّصال الضمائر بها، فقال النحويُّون: إنَّ (هَلَمْ) في لهجة بني تميم فعلٌ صحيحٌ مُتصرِّفٌ، وفي لهجة قُرَيْش اسمُ فعلٍ⁽⁶¹⁾، أي: إنَّ القَرَشِيِّينَ يستعملونَ (هَلَمْ) بحالٍ واحدةٍ مع المفرد والمُثنَّى والجمع والمذكر والمؤنَّث، والتميميُّونَ يستعملونها مُسنَدَةً إلى الضمائر⁽⁶²⁾، وهذا التباينُ في اللهجتين يجعل (هَلَمْ) في رأي الدكتور مصطفى جواد في دور التطوُّر

2 - اسم فعل الأمر المنقول : ومنه قوله⁽⁶³⁾ :

قَدْ زِدْتَ فِي عَلَيَّ
نِي عَنْكَ فِي شُغْلٍ

دَعْ عَائِلِي جَدَلِي
إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنَّ

(إِلَيْكَ عَنِّي) بمعنى (تَنَحَّ) اسمٌ للفعل استترَ فيه فاعله وجوباً، والكافُ فيه ضميرُ الخطاب، إذ لا يتعيَّن كونُ أحدها اسماً للفعل ما لم يتَّصِلْ به كاف الخطاب⁽⁶⁴⁾ ، استعمل الشاعر صيغة (إِلَيْكَ عني) بعد فعل الأمر (دع) تعطي للبيت الشعري معنى القوة فاسم فعل الامر جاء للدلالة على الطلب بقوة بالابتعاد عنه لأنه في شغل عن كل شيء .

والصوابُ في هذه الألفاظ أنها ليست أسماءً للأفعال، وإنما هي من مُتعلِّقات الإسناد في الجملة العربيَّة، وقد نبَّه الاسترابادي على أنَّ هذه المُتعلِّقات، لما كَثُرَ استعمالُها وحدها، صارت تُستعمل بمعنى الأفعال التي كانت مُتعلِّقةً بها، وأصبحت تؤدِّي عملها، فاستغنيَ بها عنها، والغرضُ من ذلك هو الفراغُ من الكلام بسرعة، فاختُصِرَ الكلامُ بحذف الفعل؛ ليُبَادَرَ المأمورُ إلى الامتثال قبل فوات الأوان⁽⁶⁵⁾.

فالظرفُ والجارُّ والمجرورُ الذي يُشَمُّ منه رائحةُ الأمر، لم يكن الأمر قائماً به نفسه، وإنما هو مُتعلِّقٌ بفعلٍ أمرِيٍّ، حُذِفَ اختصاراً.

وبعد هذا الإيضاح لما سمَّاه النحويُّون (اسم الفعل)، تبيَّنَ لنا أن ليسَ هناكَ قسمًا رابعًا للكلمة كما زعم بعض النحويِّين، وقسمَ من الباحثين⁽⁶⁶⁾، واصطلحوا عليه (الخالفة أو الخوالف)، بل إنَّ الكلمةَ لم تَقْصُرْ ولم تتعدَّ عمَّا قسَّمها عليه أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب (صلواتُ الله عليه) فهو النحويُّ الأوَّلُ كما قال الشاعر⁽⁶⁷⁾:

أَسَدَ النَحْوِ إِلَيْنَا الدُّوْلِي عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَطْلِ
بَدَأَ النَحْوَ عَلِيٌّ وَكَذَا قُلْ بِحَقِّ: خَتَمَ النَحْوَ عَلِي

رابعا - الامر بصيغة المصدر :

هو احد اساليب الامر في العربية، والذي يهمننا في هذا المجال اقامة المصدر مقام فعل الامر وان يجري مجراه ويؤدي مايؤديه من معنى الامر، ففي بعض المواقف لا يُستغنى عن

استعمال المصدر في الأساليب والخطابات الطلبية؛ لما له من علاقة اشتقاقية تجمعها وفعل الأمر.

والمصدر هو: اللفظ الذي يُشتق منه الفعل، الدال على حدث غير مقترن بزمن⁽⁶⁸⁾. ويُستعمل في موضع فعله، فيكون بدلاً من التلفظ به، ويعمل عمله، ولكن لا على أن يُجعل توكيداً للفعل، بل على أن يُبدل منه، ويُقام مقامه، فيكون تعويضاً عنه⁽⁶⁹⁾؛ لأنَّ ((من سُنن العرب التعويض... ومن ذلك إقامة المصدر مقام الأمر))⁽⁷⁰⁾، وذهب الزمخشري الى ان اقامة المصدر مقام الفعل فيه اختصار مع اعطاء معنى التوكيد، يقول في قوله تعالى (فاضرب الرقاب) واصله : ((فاضربوا الرقاب ضرباً ، فحذف الفعل، وقدم المصدر فأنيب منابه مضاف الى المفعول وفيه) اختصار) مع اعطاء معنى (التوكيد) لانك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنسبة التي فيه ((⁽⁷¹⁾)). ويقول ابن الاثير: ((ومن حذف الفعل باب يسمى اقامة المصدر مقام الفعل ، كقوله تعالى : { فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ } ، قوله (فاضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضرباً فحذف الفعل، واقیم المصدر مقامه))⁽⁷²⁾ وفي ذلك اختصار ونوع من التوكيد المصدري .

ومن المحدثين الدكتور تمام حسان الذي يرى في استعمال المصدر، اختلافا لا يساوي الفعل من حيث الدلالة، فالفعل للطلب المحض ولكن المصدر يفيد الى جانب الطلب معنى اخر افصاحيا انفعاليا فيه من الحث والحض على الفعل ما لا يوجد فيه صيغة الامر المجردة⁽⁷³⁾.

وجاء استعمال المصدر في ديوان البغدادي في مواضع متعددة، منها قوله⁽⁷⁴⁾:

صَبْرًا وَإِنْ عَظَّمَ الْمَصَابُ فَإِنَّ فِي الصِّدِّ صَبْرَ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ أَجْرٌ أَجْزَلُ

فقوله : صبرا مصدر قام مقام فعل الامر، وذلك لغرض التأكيد والاختصار والاغراء بالفعل، فقد وجه خطابه الى نفسه ملتصقاً منها الصبر لأن عاقبة الصبر أجر كبير . واستخدم الامر بصيغة المصدر لأنه أقوى وأثبت في النفس من قولنا: (اصبر)، وسبب ذلك أنَّ الفعل يكون مكبلاً بقيود الصيغ المتعددة، والزمن والفاعل، وذلك يشنت تعلق الغرض، في حين لايتعلق

المصدر إلا بالحدث فقط ؛ لأن استعمال المصدر اختزالاً للحدث، والاختزال خصيصة من خصائص الأمر المؤكد؛ لأن تأكيد الطلب يقتضي الحذف على العكس من تأكيد الخبر الذي يحصل ببعض الزيادات⁽⁷⁵⁾. والمصاب المصود هو مصاب الامام الحسين بن علي واهل بيته (عليهم السلام)

وقوله⁽⁷⁶⁾ :

فَمَهْلًا يَا بَنَ إِبرَاهِيمَ مَهْلًا فَإِنَّ اللَّيْلَ يَجْلُوهُ النَّهَارُ

وَأَنَّ الضِّيقَ يُعْقِبُهُ رَخَاءٌ وَأَنَّ الْعُسْرَ يَتَّبِعُهُ يَسَارٌ

(مهلاً) : ((مصدرٌ (أمهلُ) وأصله : إمهالاً ، حُذِفَ زائدهُ، وجُعِلَ بدلاً من التلَفُظِ بالفعل))⁽⁷⁷⁾ ، حيث يخاطب الشاعر مفتخراً ببعض الفضلاء من اقربائه لما يمتلكونه من مكانة ورفعة وسمو، وقد تعتمد الشاعر في استعمال صيغة الامر بالمصدر ، وقد الحقه بالنداء لغرض التوكيد والتخصيص .

وقوله⁽⁷⁸⁾ :

لهفي على البضعة الزهراء منذ قضى الن نبي حتى قضت لم تعر من وجم

.....

تَغَسَّأْ لَهُمْ حَمَلُوا وَزَرَ الْعِبَادِ إِلَى يَوْمِ الْمَعَادِ أَلَا قُبْحاً لِفِعْلِهِمْ

استعمال المصدر (تغسأ) ليقوم مقام فعل الامر، وذلك لغرض التاكيد والاختصار والاغراء بالفعل، وذلك ان الامر بالاسم ادوم واثبت من الامر بالفعل . والشاعر في هذا البيت يندد بظلم من اعتدى على حرمان رسول الله متعجبا من قباحة الفعل وذكر ابن جني في خصائصه فوائد الاستغناء عن الفعل بالمصدر ومنها : التوسع في اللغة، و المبالغة فيما يقصده الشاعر . وذلك

لأن المتكلم في موضع المبالغة لا بد أن يترك موضعاً إلى موضع آخر اضافة الى الإيجاز والاختصار فعُدل إليها (المصادر) بما ذكرنا من حالها. (79)

الخاتمة:

- 1- كان اسلوب الأمر شائعاً في ديوان الحائري فقد ورد بكثرة بصيغه الاربعة المختلفة اثبتناها على متن البحث و بعد قرائتي للديوان حاولت الغوص في اسباب استخدام هذه الأساليب وماهو المؤدى التي أدته فلم يكن استخدامها عشوائياً بل خلفه مكنونات في نفس الشاعر لتوصيل اغراضه لنفس السامع
- 2- استثمر الشاعر جميع صيغ الأمر وبدون وعي منه بل دفعته القريحة الشعرية والغرض الذي قاله شعره فكانت اكثر صيغة استخداما في ديوانه هي صيغة افعل ثم صيغة المصدر النائب ثم صيغة اسم فعل الأمر ثم الفعل المضارع المقترن بلام الأمر
- 3- مال الشاعر كثيرا الى استخدام هذه الصيغ في عدة اغراض ومعانٍ منها المدح والثناء والتحسر والتوجع واستخدامه لها كان يترواح بين الاستخدام الحقيقي والمجازي دلالة على تمكنه من استخدام اداته اللغوية التي اهتمت بالأساليب البلاغية التي اعطت لتحليل النصوص مساحة اوسع.

الهوامش

(^أ) معجم مقاييس اللغة : 137/1

(^ب) ينظر: المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، الادارة العامة للمعجمات و احياء التراث ، قام باخراجه ابراهيم مصطفى وحامد عبد القادر واحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار : 1 / 26 .

(^ج) ينظر : المرتجل لابي محمد ابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، 1972م : 215 .

(^د) ينظر : الكتاب لسبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مصر ، 1966 . 1977م : 1 / 137 ، والمقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت : 2 / 131 .

(^{هـ}) ينظر المبرد : 131/2

(^و) شرح المفصل: 289/4

(7) علم المعاني /75

(⁸) همع الهوامع: 35 /1

(⁹) ينظر: مفتاح العلوم : 318.

(¹⁰) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، : 1 / 228 ، 231.

(¹¹) الديوان : 311 .

(12) شذا العرف في فن الصرف: 36

- (13) ينظر مفتاح العلوم : 318-319
- (14) ينظر: الكتاب: 3/ 508-509، والمقتضب: 3/ 11 .
- (15) المقتضب: 3/ 11-12، وينظر: الأصول في النحو: 2/ 154 .
- (16) الديوان: 369
- (17) الطراز: 3/ 135
- (18) الديوان: 302 .
- (19) الديوان: 280.
- (20) ينظر: معاني القرآن: 3/ 78-79
- (21) سورة ق: الآية (24) .
- (22) معاني القرآن للقراء: 3/ 78 .
- (23) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، الدكتور قيس إسماعيل الأوسي: 145 .
- (24) الديوان: 369
- (25) الديوان: 342 .
- (26) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 94.
- (27) ينظر: الكتاب: 1/ 138، وشرح ابن عقيل: 4/ 46
- (28) ينظر: الكتاب: 1/ 138،
- (29) ينظر: المقتضب: 2/ 44-45 .
- (30) ينظر: الكتاب: 3/ 8-9 .
- (31) ينظر إحياء النحو: 86
- (32) المقتضب: 2/ 133 .
- (33) الديوان: 292 .
- (34) الديوان: 350 .
- (35) ينظر: الكتاب: 3/ 8-9
- (36) كتاب اللامات: 89-90 .
- (37) ينظر شرح المقدمة المحبسة: 2/ 392
- (38) ينظر: الكتاب: 3/ 529، والمقتضب: 3/ 25
- (39) ينظر: الكتاب: 1/ 252-253 .
- (40) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 248-255، وينظر: المقتضب: 3/ 202 .
- (41) ينظر: الكتاب: 1/ 241-249، والأشباه والنظائر في النحو: 2/ 554 .
- (42) ينظر: الكتاب: 1/ 248-249، وشرح ابن عقيل: 3/ 302-303 .
- (43) المرتجل: 251-252 .
- (44) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي: 5/ 2289 .
- (45) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقى: 251، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان: 113،
- 116-117 .

- (46) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 289 /3
- (47) المصدر نفسه: 289 /3
- (48) أساليب الطلب بين النحويين والبلاغيين: 170 .
- (49) الديوان: 323 .
- (50) الصحاح في اللغة والعلوم : 4996 .
- (51) ينظر: المقتضب: 179 /3، وشرح المفصل: 31 /4 -32، والمرتل: 9 .
- (52) الديوان : 301 .
- (53) ينظر: الكتاب 1/ 251 وشرح كافية ابن الحاجب: 171 /3.
- (54) ينظر: الكتاب: 1/ 244.
- (55) الديوان : 346 .
- (56) تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ) ، محمد عوض مرعب ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي . بيروت ، ٢٠٠١م : 5 / 191 .
- (57) ينظر: الكتاب: 1/ 242 - 247 .
- (58) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 288 /3، وفي النحو العربي - نقد وتوجيه: 202 .
- (59) همع الهوامع: 104/3
- (60) المباحث اللغوية في العراق، الدكتور مصطفى جواد: 7 .
- (61) الخصائص: 3 / 37 ، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، للدكتور غالب المطلبي: 233-234.
- (62) ينظر: الكتاب: 1/ 252، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، للدكتور غالب المطلبي: 233 - 234، ودراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح: 84 - 85 .
- (63) الديوان : 352 .
- (64) ينظر: الكتاب: 1/ 249 - 250، والأصول في النحو: 141/1 - 142، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري: 4 / 85 - 86.
- (65) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 86/3 - 88 .
- (66) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 113،
- (67) البيتان من الرمل، وهما لناصر الدين بن المنير، فالهما في رثاء ابن عصفور الإشبيلي، وأراد الشاعر بـ(علي) الأوّل الإمام علي (عليه السلام)، وأراد بالآخر علي بن عصفور النحوي الإشبيلي، ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب : 2 / 701 .
- (68) ينظر: شرح شذور الذهب: 491/492، وشرح كافية ابن الحاجب: 3/ 469.
- (69) ينظر: المقتضب: 3 / 267
- (70) الصاحبي في فقه اللغة: 394.
- (71) الكشف: 4 / 316
- (72) المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين ابن الاثير (ت 637 هـ) ، تحقيق: دكتور احمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، مصر 1960 - 1962م : 2 / 301.
- (73) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط2 ، 1979م : 254 - 225.
- (74) الديوان : 350

(75) الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: 144.

(76) الديوان : 320 . 321 .

(77) شرح شواهد المغني: 1/ 20، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 4/ 490 . حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد

بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م : 3 / 256 .

(78) الديوان : 366 .

(79) ينظر الخصائص: 3/ 49-48

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم

1- احياء النحو :ابراهيم مصطفى ، ط2، القاهرة 1413-1992

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب :أبو حيان الأندلسي (745) تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، 1418هـ -1998

3- أساليب الطلب بين النحويين والبلاغيين : د . قيس اسماعيل الأوسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة 1988

4- الأشباه والنظائر في النحو: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ -

1990م.

5- الأصول في النحو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي،

6- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1397 - 1977

7- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة : الدكتور خالد ميلاد ،جامعة منوبة ، كلية الآداب ، المؤسسة العربية للتوزيع

8- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

9- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها : عبد الرحمن الميداني، ط 1 ، دار القلم دمشق

10- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهرى محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار احياء التراث العربي -

بيروت، ط1، 2001م.

11- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، لألفية ابن مالك: أب العرفان محمد بن علي الصبان(ت1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت،

ط1، 1417هـ-1997م.

12- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.

13- دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح ط3، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان

14- الديوان: الشيخ احمد البغدادي الحائري ، تحقيق الدكتور صباح حسن ،حيدر فاضل

15- شذا العرف في فن الصرف: الأستاذ احمد المصلاوي ،شرحه ووضع فهارسه الدكتور محمد احمد قاسم ط16، 1965

16- شرح ابن عقيل: عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث -

القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ - 1980م.

17- شرح الرضي على الكافية: رضى الدين الاستربادي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن ، ط2 ،

18- شرح المفصل أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت643هـ)، قَدِّمَ له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -

لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

19- شرح المقدمة المحبسة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: 469 هـ) تحقيق خالد عبد الكريم ط 1، 1977، المطبعة العصرية

20- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، نجم الدين (المتوفى: 686 هـ) تحقيق محمد نور الحسن دار الكتب العلمية

بيروت – لبنان 1395 هـ - 1975 م

21- شرح شذور الذهب عبد الله بن يوسف بن أحمد بن محمد جمال الدين ابن هشام(ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة

المتحدة للتوزيع - دمشق.

22- شرح شواهد المغني عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911 هـ) شرحه وعلق حواشيه أحمد ظافر كوجان (د - ط) 1386 هـ

- 1966 م لجنة التراث العربي

23. شرح كافيّة ابن الحاجب: رضي الدين الاسترأبادي (ت 686) وضع حواشيه الدكتور اميل لحدود، ط1، 1998 دار الكتب العلمية لبنان - بيروت
24. الصأحي في فقه اللغة : ابن فارس تحقيق اأمد صفر ، القاهرة
25. الصأاح في اللغة والعلوم : تصنيف نديم مرعشلي - أسامة مرعشلي تقديم عبد الله العاليلي
26. الطراز : المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي، الملقب بالمؤيد بالله(ت:545هـ)، المكتبة العصرية- بيروت، ط1، 1423هـ.
27. علم المعاني عبد العزيز عتيق (المتوفى: 1396 هـ) دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان 1430 هـ - 2009 م
28. في النحو العربي نقد وتوجيه :الدكتور مهدي المخزومي ط1، 1986 دار الرائد العربي
- 29 . كتاب اللامات: عبد الرحمن بن إسأاق البغدادى النهاوندى الزأاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ) تحقيق مازن المبارك، ط2، : دار الفكر - دمشق 1405هـ - 1985م
30. كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخأنجي - القاهرة ط1، 1408هـ - 1988م.
31. المقتضب ، محمد ، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت : 285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب . - بيروت
32. الكشاف أبو القاسم ، الزمخشري أار الله (ت 538هـ) ط 3 ، 1407 هـ دار الكتاب العربي - بيروت
- 33 . اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط2 ، 1979م
- 34 . المباحث اللغوية في العراق، الدكتور مصطفى أواد
35. المثل السائر في ادب الكأتب والشاعر ، لضياء الدين ابن الاثير (ت 637 هـ) ، تحقيق: الشيخ كامل محمد عويضة ، ط 1 ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان 1998
36. المرتأل في شرح أامل اأمد ابن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، 1972م
- 37 . معاني القرآن: بو زكريا الفراء (ت : 207هـ) تحقيق أأمد يوسف النأاتي / محمد علي النأار / عبد الفأاح إسماعيل الشلبي ، ط 1، دار المصرية للتأليف والتأجمة - مصر
38. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، الادارة العامة للمعجمات وأحياء التراث ، قام بأأزأجه ابراهيم مصطفى وأامد عبد القادر وأأمد حسن الزيات ومحمد علي النأار
- 39- معجم مقاييس اللغة : أأمد بن (ت: 395هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون: دار الفكر
40. مفأاح العلوم : السأاكي ، ضبط وكتب هوامشه نعيم زرزور ، ط 1 ، 1983
41. نفأ الطيب من غصن الأندلس الرطيب شهاب الدين التلمساني (ت: 1041هـ) تحقيق ، إأسان عباس دار صأادر- بيروت - لبنان.
42. مع الهوامع ألال الدين السيوطي (ت : 911هـ) تحقيق عبد الحميد هندأوي المكتبة التوفيقية – مصر.